

اقتصاد

مليون زائر دخلوا سورية حتى نهاية حزيران

٨٥٪ من الاستثمارات السياحية تركزت في أربع محافظات

هناك غانم

لقد بات واضحاً دون تردد، أن السياحة، بوصفها الشامل، هي باب التنمية ومفتاحها وهي المدخل الواسع لقرص العمل والمحرك الأول للاقتصاد، هذا ما أكدّه وزير السياحة رامي مارتيني في تصريح خاص له للوطن، مبيّناً أن الوزارة وضعت خطة لتطوير القطاع السياحي خلال الفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٣٠ ليكون مساهماً رئيساً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز الصورة الحضارية للسياحة باتت ونوه بأن صناعة السياحة باتت تنصدر أولويات الاقتصاد، «ولأننا فضلنا عن مواجهة التحديات لترقي العمل السياحي ليكون المساهم الأكبر في الناتج المحلي، وكي ينتقل إلى مرحلة التعافي بعد ما تعرض له هذا القطاع خلال سنوات الحرب، والتي أدت إلى توقف العديد من المواقع السياحية، تنتج الأضرار التي لحقت بالبنى التحتية المساعدة



لقطاع السياحة، وأدت إلى إيقاف العديد من المنشآت والمشاريع في المناطق الساخنة، وشكلت عائقاً صعباً أمام تطويره وتحقيق الهدف المنشود منه إلى مرحلة يكون فيها القاعدة الأقوى للاقتصاد الوطني». وأضاف الوزير: «لا شك بأن القطاع السياحي يعتبر الأهم في قاطرة التنمية، وكان المكون الثاني بموافاة الخزينة العامة من العملة الصعبة قبل العام ٢٠١١، ففي عام ٢٠١٠

ساهمت السياحة بنسبة ١٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي بالاقتصاد السوري». وأكد مارتيني أنه على الرغم من ذلك بقي القطاع في حالة مقبولة من التشغيل خلال سنوات الحرب، ولا يزال يؤمن العديد من فرص العمل، وتنتظر الحكومة أن يعود هذا القطاع بوقته كمساهم رئيس في التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في مرحلة إعادة الإعمار، لذلك جاء التوجه الحكومي

لإعداد خطة واقعية تستند إلى المقومات الرئيسة للقطاع السياحي، وأوضح أن خطة تطوير هذا القطاع اشتملت على عدة محاور، أهمها تخطيط الاستثمار السياحي على كامل الخريطة الاستثمارية في سورية، ومرعاة التوازن الجغرافي النسبي والتنموي لمعالجة السبلات المتكثرة في مراكز المدن الكبرى، إذ وصلت النسبة الكبرى من الاستثمارات في أربع محافظات إلى

٨٥٪ من الإجمالي، بحيث تشمل الخطة توازناً جغرافياً وميزات تنافسية للمحافظات، إضافة إلى محور الكوادر البشرية والتدريب والتأهيل. والأهم بحسب الوزير مارتيني تحديد هوية المنتج السياحي، ومرعاة كل تلك المحاور، والاهتمام بمحور السياحة الشعبية التي يفترض أن تكون من متطلبات المواطن وحفاً من حقوقه، كذلك الترويج السياحي والاستثماري، وتوطيد علاقات التعاون مع الدول الصديقة، إضافة إلى محور أساسي هو التخطيط الشامل للشريط الساحلي وصولاً إلى تأمين البنى التحتية لمناطق التطوير الكبرى، وتطوير صيغ التعاقد ومعالجة المشاريع المتعثرة حتى ينتهي طرح الاستثمارات بطريقة أكثر مرونة، وبما يتناسب مع متطلبات مرحلة إعادة الإعمار. ولفت إلى أهمية تشجيع المنظمات والنقابات لتأمين مشاريع سياحية مدروسة تتناسب مع دخل المواطن، إضافة إلى تشجيع إقامة منشآت وفنادق جديدة، منها بأن عدد القادمين حتى نهاية حزيران ٢٠١٩ بلغ ١,١٢ مليون زائر، مقارنة في الفترة نفسها عن عام ٢٠١٨ الذي بلغ عدد زوارها ٦٥٠ ألف زائر.

«التجاري» يعدل من شروط الحصول على

القرض الشخصي ويرفع سقفه إلى ١٥ مليون ليرة

عبد الهادي شباط

كشف مدير في المصرف التجاري السوري له الوطن، عن إضافة بعض التعديلات على القرض الشخصي الذي أعلن عنه المصرف مؤخراً، ونال مساحة واسعة من الاهتمام والمتابعة لدى الكثير من المواطنين، مبيّناً أن هذه التعديلات جاءت استجابة للبحث والمتابعة للمنتج بعد طرحها في السوق، وتبّع أي ملاحظات تسجل حولها، والعمل على أي تعديلات تسهم في زيادة فعالية القرض والجدوى منه، وبما يخدم تسهيل الإجراءات على الزبائن والعاملين. وتضمنت التعديلات رفع الحد الأعلى للقرض الشخصي من ١٠ ملايين ليرة سورية إلى ١٥ مليوناً، ورفع الحد الأقصى لعمر المقرض ليصبح ٦٥ عاماً في نهاية مدة القرض، يستثنى منه المتعاملون غير الموظفين والقضاة وأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات ليصبح العمر لا يتجاوز ٧٠ عاماً في نهاية القرض. كما تم إلغاء شرط الكفلاء للمستفيدين من القرض من العسكريين في حال كان القرض بضمانة عقارية، أما في حال كان القرض بضمانة شخصية، فيلتزم المتعامل العسكري بأن يقدم كفيلين، أحدهما موطناً راتبه في المصرف التجاري السوري. وبغلب الموظف المتلقي في الخدمة الاحتياطية الذي ما زال يتقاضى راتبه ومستحقاته من المؤسسة التي يعمل بها، واستثناء موظفي القطاع العام من شرط تقديم وثيقة غير محكوم المقترض. ويصل سقف القرض الشخصي إلى ٢ مليون ليرة

قاسم له الوطن: الدمج لا يلغي الأخطاء المرتكبة وستتم المحاسبة

النداء لمجلس «السورية الحبوب»: مارسوا صلاحياتكم ولا يجب أن يكون العمل روتينياً

علي محمود سليمان

أكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاطف النذاف أن عملية الدمج سلاح ذو حدين، الأول يحقق نتائج إيجابية إذا تم وضع الخطط والدراسات الدقيقة والصحيحة وتم بذل الجهد المطلوب واستثمار الطاقات والكفاءات وإدارة عملية الإنتاج بشكل صحيح وموضوعي، والثاني سيكون عكس ذلك إذا تم اتخاذ ما يناقض تلك الخطوات. جاء ذلك خلال أول اجتماع لمجلس إدارة المؤسسة السورية للحبوب يوم أمس، إذ تم خلاله استعراض ومناقشة المواضيع المتعلقة بعمل المؤسسة والخطط والبرامج اللازمة لتطوير عمل المؤسسة، والتي ترتقي إلى مستوى التوجهات التي أحدثت من أجلها، وتمت لأجلها عملية دمج مؤسسات (الحبوب والشركة العامة للمطاحن والشركة العامة للصوامع) باسم السورية للحبوب. ونوه النذاف بضرورة أن يتكلم عمل المؤسسة بالنجاح، وأن تحقق النتائج الاقتصادية المرجوة من عملية الدمج، وبما يساهم في زيادة الإنتاج وتحسين أفضل الوفورات المالية والحد من عملية الهدر التي كانت تتم سابقاً. وشدد على ضرورة ألا يكون عمل مجلس الإدارة روتينياً، وأن يمارس الجميع صلاحياته، بحيث يرى كل عضو في هذا المجلس بأنه مسؤول عن تطوير عمل المؤسسة، وأنه حريص على النهوض بها، مشيراً إلى أهمية البدء بوضع برنامج أو خطة

عمل تنفيذية للمجلس وللمؤسسة، وإستراتيجية واضحة المعالم والأهداف ويشارك بها الجميع وتتم متابعتها وتنفيذ بنودها من قبل أعضاء مجلس الإدارة. وفي تصريح له «الوطن» بين مدير المؤسسة السورية للحبوب يوسف قاسم أن المؤسسة حلت محل ثلاث مؤسسات في كل ما لها وما عليها، وكل الأخطاء السابقة سيتم العمل على حلها، والمحاسبة عليها، وقرار الدمج لا يلغي هذه الأخطاء. ونوه بأن المؤسسات الثلاثة قبل الدمج كانت قد أنجزت مبادرات سنوية خاصة بها، والعمل جار حالياً على توحيدها، وقد تم تشكيل لجنة محاسبة خاصة لإنجاز التراكمات في كل جهة بشكل مستقل. أما بخصوص التشابكات المالية، فهي قيد المعالجة



بشكل تدريجي، فالسورية للحبوب انطلقت مع بداية موسم الحبوب، وكان كل الجهد منصب على تسويق موسم الحبوب وحالياً هو في خواتمه، وسيتم بعده التفريغ لتلك الملفات بالكامل، بما يحقق مصلحة الدولة ومصحة القطاع ومحاسبة المقصرين ومكافأة الأشخاص المحققين لإنجازات. وخلال الاجتماع استعرض أعضاء مجلس الإدارة المواضيع المدرجة على أعمال المجلس، والتي تركزت على الأسس والمبادئ التي تستند عليها خطة عمل المؤسسة السورية للحبوب ومجلس الإدارة، وواقع خطوط التشغيل والإنتاج في المطاحن والصوامع، والآلية الواجب اتباعها في منح العاملين في المؤسسة الحوافز والمكافآت وتم إقرارها من قبل المجتمعين.

«الاتصالات» تعذر المواطنين عبر «الوطن»:

أشخاص صمموا برامج خبيثة تنتهك خصوصية الأفراد والأسرار الشخصية

قصي أحمد المحمد

استخدموها أو عن بياناتهم من دون إذنتهم أو إتاحة الدخول إليها أو استخدامها أو استخدام مواردها بصورة غير مشروعة. وأشارت إلى أن العقوبة تطبق على كل من يقوم بتصميم البرمجيات الخبيثة وترويجها لأغراض إجرامية، مشيرة إلى أن كل من استخدم البرمجيات الخبيثة أياً كان نوعها وبأي وسيلة كانت بقصد الإضرار بالأجهزة الحاسوبية أو المنظومات المعلوماتية أو الشبكة. وبيّن أن القانون السوري يعاقب كل من ارتكب جرم الاحتيال عن طريق الشبكة العنكبوتية وذلك حسب المرسوم رقم ١٧ لعام ٢٠١٢ الخاص بتنظيم التواصل على الشبكة ومكافحة الجريمة الإلكترونية بالحسب من ٣ إلى ٥ سنوات والغرامة من ٥٠٠ ألف إلى ٢,٥ مليون ليرة سورية. وأوضحت أن عقوبة الاحتيال تنطبق على كل من استولى باستخدام الأجهزة الحاسوبية أو الشبكة على مال منقول أو عقار أو معلومات

استخدموها أو عن بياناتهم من دون إذنتهم أو إتاحة الدخول إليها أو استخدامها أو استخدام مواردها بصورة غير مشروعة. وأشارت إلى أن العقوبة تطبق على كل من يقوم بتصميم البرمجيات الخبيثة وترويجها لأغراض إجرامية، مشيرة إلى أن كل من استخدم البرمجيات الخبيثة أياً كان نوعها وبأي وسيلة كانت بقصد الإضرار بالأجهزة الحاسوبية أو المنظومات المعلوماتية أو الشبكة. وبيّن أن القانون السوري يعاقب كل من ارتكب جرم الاحتيال عن طريق الشبكة العنكبوتية وذلك حسب المرسوم رقم ١٧ لعام ٢٠١٢ الخاص بتنظيم التواصل على الشبكة ومكافحة الجريمة الإلكترونية بالحسب من ٣ إلى ٥ سنوات والغرامة من ٥٠٠ ألف إلى ٢,٥ مليون ليرة سورية. وأوضحت أن عقوبة الاحتيال تنطبق على كل من استولى باستخدام الأجهزة الحاسوبية أو الشبكة على مال منقول أو عقار أو معلومات

صريح مصدر في وزارة الاتصالات له الوطن» بأن بعض الأشخاص صمموا برامج خبيثة لتنفيذ انتهاكات لخصوصية المواطنين في سورية، وقد نتج عنها جرائم إلكترونية، أضرت ببعض المواطنين. وكشفت الهيئة الوطنية لخدمات الشبكة في وزارة الاتصالات والثقة أن عقوبة تصميم برمجيات خبيثة واستخدامها حسب المرسوم التشريعي رقم ١٧ لعام ٢٠١٢ لمكافحة الجريمة الإلكترونية في سورية هي الحبس من ٣ إلى ٥ سنوات والغرامة من ٥٠٠ ألف إلى ٢,٥ مليون ليرة. وأشارت إلى أن البرمجيات الخبيثة هي البرمجيات الحاسوبية المصممة لإلحاق الضرر بالأجهزة الحاسوبية أو المنظومات المعلوماتية أو المواقع الإلكترونية أو الشبكة أو تعطيل عملها أو تعطيلها أو تخريب محتوياتها أو مواردها أو جمع معلومات عنها أو عن مالكيها أو

Reference: SY-DA-00618-01



TENDER ADVERTISEMENT

CALL FOR TENDER FOR THE REHABILITATION OF WATER PUMPING STATION IN MAGHALLA IN RURAL RAQQA

Action Against Hunger (AAH) is a registered International nongovernmental organization, founded in 1979, with operations in more than 40 countries, around the world. Teams in the field combat hunger on four fronts: nutrition, food security, health, water and sanitation.

Tender Ref# SY-DA-00618

REHABILITATION OF WATER PUMPING STATION IN MAGHALLA IN RURAL RAQQA

Bidding documents and conditions can be obtained by interested parties from Action Against Hunger (AAH) offices at the below address between 09:00 AM till 04:00 PM starting from July 21st, 2019 till August 22nd, 2019.

Tender Committee contact in Damascus:

Address: Sharkasiyeh Bldg. 2937, Shaalan, Damascus, Syrian Arab Republic.
Phone: +963 11 3329 946
Fax: +963 11 332 9945
E-mail: procurement@sy.acfspain.org

Deadline for tender Submission:
Bid Validity:
Currency:
Performance Bonds:
Warranty Bonds:
Delay Penalties:

August 22, 2019, at 04:00 PM.
120 Days
Bid must be submitted in Syrian Pounds.
Certified Check good for the 5% of the Contract Value.
Certified Check good for the 5% of the Contract Value.
0.5% of the total contractual value per each delay.

Reference: SY-DA-00618-01



إعلان عن مناقصة

دعوة للمشاركة في مناقصة إعادة تأهيل محطة مياه الضخ في مقلّة في ريف الرقة

منظمة مكافحة لجوع (AAH)، منظمة عالمية غير حكومية تأسست عام 1979، تقوم المنظمة بممارسة عملها في أكثر من 40 دولة حول العالم. تسعى الفرق الميدانية في منظمة مكافحة الجوع (AAH)، للعمل في أربع مجالات رئيسية: التغذية والأمن

مناقصة مرجح: SY-DA-00618

مناقصة إعادة تأهيل محطة مياه الضخ في مقلّة في ريف الرقة

يمكن الحصول على وثائق وشروط المناقصة من قبل الأطراف المعنية من مكتب المنظمة على العنوان الموضح أدناه من الساعة 09:00 صباحاً وحتى الساعة 04:00 مساءً، ابتداءً من 21 تموز 2019 ولغاية 22 آب 2019.

للتواصل مع لجنة المناقصات في دمشق:

العنوان: شركسية، بناء 2937، الشعلان، دمشق - الجمهورية العربية السورية.
هاتف: 00963113329946
فاكس: 00963113329945
بريد الكتروني: procurement@sy.acfspain.org

الموعد النهائي لتسليم العروض:
صلاحية العروض المقدمة:
العملة:
ضمان حسن التنفيذ:
ضمان الكفاءة:
غرامات التأخير:

22 آب 2019، عند الساعة 04:00
120 يوم.
الليرة السورية.
5% من القيمة الكلية للمنفذ على شكل شيك مصدق.
5% من القيمة الكلية للمنفذ على شكل شيك مصدق.
0.5% من القيمة الكلية للمنفذ عن كل يوم تأخير.